النهضة السورية

مشروع النهضة وبناء الدولة السورية ما بعد الاستبداد

الوثيقة التأسيسية لمشروع النهضة وبناء الدولة السورية ما بعد الاستبداد

المقدمة:

"لم تُخلق هذه البلاد لتُستعبد. ولم يولد شعبها ليُعذّب باسم الأوطان، أو يُهان باسم الدين، أو يُمحى باسمه هو. منذ وُلدت سوريا على خطوط النار والوصاية، كان المعنى غائبًا، والكرامة مؤجّلة، والسيادة موزّعة بين الطغيان والخرائط."

"على امتداد قرن، كُتبت باسم سوريا دساتير لا تمثلها، وحكمتها أنظمة لا ترى شعبها، وتنازعتها قوى لم تؤمن يومًا أن لهذه الأرض شعبًا يقرر، لا رعية تُقاد. وحين تنفّست البلاد للمرة الأولى في انتفاضة الحرية، سُرقت أنفاسها، وقُسّمت صرخاتها، واغتُصبت معانيها، حتى صار الموت وجهًا يوميًا، والتشظي هوية، والخوف لغة رسمية."

"في هذا الركام، لا نبحث عن إعادة البناء فحسب، بل عن استعادة المعنى. لا نسعى إلى مشروع بديل، بل إلى بديل للمشاريع ذاتها. لا نريد وجهًا جديدًا للسلطة، بل نهاية لمنطق السلطة القائم على الهيمنة، والتخويف، والاستحواذ على الإنسان."

"لهذا، لا تأتي هذه الوثيقة كبيان سياسي، ولا كمقترح من فوق. بل كصرخة عقل ووجدان، كمحاولة تأسيس لا تكرار، وكبذرة مشروع نابع من عمق الجرح، لا من بقايا حسابات الفاعلين في المشهد. إنها بداية لمسار، لا لنص مغلق. دعوة للانخراط، لا للتبعية. تأسيس للمعنى، لا تسويقًا لواجهة جديدة."

"لأن سوريا لا تزال تستحق، ولأننا نؤمن أن في هذه البلاد، على امتداد جغرافيتها السياسية والمجتمعية، من لا يزال يرى النور رغم الرماد، ويبحث عن المعنى رغم التيه، ويؤمن بالوطن رغم الخرائط، نخطّ هذه الوثيقة باسم كل السوريين، أيًّا كانت مواقعهم أو مساراتهم أو انتماءاتهم، طالما جمعهم الحلم بسوريا عادلة، حرّة، موحّدة، وكريمة."

"نخطّها بوصفها بداية تأسيس لا يلغي أحدًا، ولا يُعيد إنتاج أحد، بل يدعو الجميع إلى لقاء على أرضية المعنى المشترك، والمصير المشترك، والمسؤولية المشتركة. لا نكتبها للعودة إلى الماضي، ولا للتكيّف مع الحاضر، بل لصناعة ما لم يُكتب بعد: سوريا التي نستحق، وتستحقنا."

القسم الأول: الخلفية التاريخية والتحليل التشريحي للانهيار

أين فشلت الدولة السورية؟

1. تفكك العقد الوطني

لم يكن فشل الدولة السورية وليد لحظة الانهيار العلني، بل نتيجة مباشرة لتآكل العقد الوطني منذ لحظة التأسيس الأولى. فعوضًا عن بناء دولة تمثل السوريين بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، تأسست الدولة على توازنات قهرية، ومصالح نخب ضيقة، وتحالفات ظرفية بين العسكر، والطوائف، والإقطاع، دون صياغة ميثاق وطني فعلي يحدّد معنى الدولة وحدود سلطتها وآليات تمثيلها.

أُفرغت السياسة من مضمونها التعددي منذ البداية، وتحولت الهوية الوطنية إلى غطاء شكلي تخفي تحته صراعات سلطوية حادة، لا يُعبّر فيها الشعب عن إرادته، بل يُستعمل فيها كأداة تزكية لمنطق القوة. لم تتأسس الدولة على تعاقد مجتمعي حر، بل على منطق السيطرة من فوق، والمساومة من تحت، والتأجيل الدائم للاستحقاقات الكبرى. وهكذا، أصبح العقد الوطني في سوريا هشًا، شكليًا، قابلًا للانفجار عند أول اختبار وجودي، وهو ما حدث فعليًا عند اندلاع الثورة.

2. غياب السيادة الحقيقية

في ظاهرها، كانت سوريا دولة مستقلة ذات سيادة. لكن في جوهرها، لم تكن السيادة يومًا خيارًا وطنيًا فعليًا، بل شعارًا للاستهلاك. فمنذ الاستقلال، ظل القرار السوري مرتهنًا لتجاذبات الخارج: من النفوذ الفرنسي الذي استمر عبر النخب، إلى التموضع ضمن محاور الحرب الباردة، ثم الارتهان الكامل للنفوذ السوفييتي في عهد البعث، وأخيرًا الانغماس في المحور الإيراني–الروسي بوصفه ضامنًا لبقاء النظام، لا لمصلحة الشعب.

لم تُمارس السيادة بمعناها الجوهري: أي القدرة على اتخاذ القرار الوطني المستقل، المستند إلى إرادة الداخل لا إملاءات الخارج. بل تحولت إلى سلعة تفاوضية، تُوظف بحسب مصلحة النظام، لا مصلحة الدولة. حتى العداء لإسرائيل، الذي رُفع شعارًا لخمسة عقود، لم يكن أداة سيادية حقيقية، بل غطاء لتبرير القمع، وتجاهل استباحة السيادة الوطنية في الجولان وسائر الجغرافيا السورية.

3. اختزال الوطن في السلطة

منذ أوائل الستينيات، وبشكل أعمق بعد استلام حافظ الأسد للسلطة، لم يعد الوطن في سوريا يُعاش كفكرة جامعة، بل كمرادف للسلطة الحاكمة. تمّ اختزال الدولة في شخص الزعيم، والوطن في الأجهزة الأمنية، والمواطن في الموالي الصامت أو المتهم بالخيانة. تمّت مصادرة الذاكرة، وتدجين المؤسسات، وتحويل الوطنية من رابطة مدنية حرّة إلى مبايعة إجبارية لسلطة فوق القانون.

بهذا الاختزال، سُحقت كل المساحات الوسيطة بين الدولة والمجتمع: لم يعد هناك إعلام مستقل، ولا مجتمع مدني فاعل، ولا أحزاب حقيقية، ولا قضاء عادل. بل باتت السلطة تتغوّل على الجميع، وتُحتكر باسم "الشرعية التاريخية" أو "وحدة الوطن" أو "مقاومة العدو"، وكلها شعارات استخدمتها لتمزيق المجتمع وسحق الفرد باسم الوطن.

ما الذي كشفت عنه الثورة السورية؟

1. انهيار منظومة المعنى

جاءت الثورة السورية لا لتطالب بالإصلاح فحسب، بل لتكشف أن ما كان قائمًا لم يكن دولة، بل منظومة متكاملة من الإنكار والتزوير والقمع. لم يكن الانفجار الشعبي تعبيرًا عن أزمة مطلبية مؤقتة، بل فضحًا لفراغ المعنى في دولة جُرّدت من أي بُعد إنساني أو أخلاقي. فالمؤسسات كانت موجودة بالاسم، لا بالوظيفة. والدستور كان ديكورًا للسلطة، لا عقدًا ناظمًا للعلاقة بين الدولة والمجتمع. والانتماء الوطني كان شعورًا مفروضًا، لا رابطًا نابعًا من الإرادة الحرة.

انهارت صورة الدولة بمجرد أن تكلّم الناس. سقطت قشرة "الشرعية" عند أول شعار "حرية"، وظهرت سوريا الحقيقية: سوريا الخوف، والسجون، والمحسوبيات، والتمييز، والطوائف المكبوتة، والفئات المهمشة. لقد كشفت الثورة أن السوريين لم يكونوا يعيشون داخل دولة، بل داخل شبكة سيطرة مشيدة بعناية لخدمة السلطة لا لحماية المجتمع.

2. تحوّل المظلومية إلى طائفية

حين خرج السوريون موحدين في شعاراتهم الأولى، كانوا يحملون وعيًا بالظلم، وإيمانًا بالمشترك، لكن سرعان ما بدأ النظام، ومن بعده الأطراف الإقليمية، بتفكيك هذه الوحدة الناشئة عبر تفعيل المظلومية الطائفية. استُخدمت الخنادق الطائفية كسلاح مضاد للثورة، لا لكونها تعبّر عن واقع موضوعي، بل لكونها تمثّل الوسيلة الأنجع لإعادة السوريين إلى مربّع الخوف المتبادل.

تحوّلت الثورة من صرخة كرامة إلى حرب سرديات طائفية، كلٌّ منها يدّعي أنه الضحية، ويُخوّن الآخر. وبدل أن يُبنى المشروع الوطني الجامع على نداء الحرية، أعادت النخب السياسية والدينية والأمنية إنتاج الخوف من الآخر، لا كشعور، بل كعقيدة سياسية. لقد تمّت استعادة الطوائف من بطون التاريخ لتكون أدوات حاضرٍ يُدار بالدم والشك، لا بالتعاقد والمعنى.

3. عجز المعارضة عن إنتاج مشروع جامع

لم يكن عجز المعارضة عن إسقاط النظام هو المأساة الكبرى، بل عجزها عن تقديم بديل وطني متماسك لما بعده. فالمعارضات السورية لم تنطلق من رؤية مشتركة، بل من مواقع متعددة ومن مصالح متضاربة، وظلت أسيرة التمويل المشروط، والانقسام الهوياتي، والتنافس على الخارج أكثر من الداخل. ولهذا لم تُنتج عقدًا وطنيًا جامعًا، بل أنتجت تمثيلات ضيقة، وانفعالية، ومرتبطة بقوى خارجية أكثر مما هي نابعة من تطلعات الشعب.

أسقطت المعارضة نفسها في اختبار الانحيازات، لا المشروع. وبين من أراد إسلامًا سياسيًا بلا دولة، ومن أراد ليبرالية ممولة من الخارج، ومن ارتهن لمحاور إقليمية تتقاتل على الأرض السورية، سقطت فرصة أن يكون هناك "نحن" سورية جديدة تنبثق من وعي جامع، لا من اصطفاف جديد.

الفراغ السياسي والإرث المُفخّخ

1. التوظيف الخارجي

لم يكن التدخل الخارجي في سوريا نتيجة للثورة، بل كُشف بفعلها. فالخارج كان حاضرًا دومًا في بنية الدولة السورية، إما كراعٍ سياسي، أو كضامن أمني، أو كمموّل لبنية سلطوية تحتكر القرار. وحين ضعفت قبضة النظام، لم يأتِ الخارج بدعم لعملية سياسية مستقلة، بل دخل ليعيد تشكيل سوريا وفقًا لمصالحه الإقليمية والدولية. كلّ طرف رأى في الفوضى فرصة، لا في الثورة مطلبًا. فدخلت إيران بميليشياتها، وروسيا بطائراتها، وأمريكا بقواعدها، وتركيا بخرائطها، وإسرائيل بأمنها، والخليج بأجنداته المتصارعة.

لم يكن التوظيف الخارجي مجرد تدخل عسكري أو سياسي، بل كان **إعادة هندسة للفاعلين المحليين أنفسهم**. تمّ تشكيل كيانات سياسية وفق اشتراطات إقليمية، وتُركت القوى الثورية الحقيقية بين سندان القمع ومطرقة التوظيف. وهكذا، تحوّل القرار الوطني إلى أوراق في يد غرف العمليات، لا في يد السوريين، وتم تذويب مفهوم "المصلحة الوطنية" في صراعات إقليمية لا شأن للشعب بها.

2. المظلومية المقدسة

بدلاً من أن تُبنى العدالة على المواطنة، سارع كل طرف إلى تثبيت روايته الخاصة عن المظلومية، وتحويلها إلى أساس شرعي لطلب التمثيل أو الهيمنة. تحوّلت المظلومية من نداء للإنصاف، إلى أداة للمزايدة، ومبرّر للتمايز، ومسوّغ للتخندق الطائفي أو القومي أو الأيديولوجي.

بهذا السلوك، تحولت الثورة من مشروع تحرر جماعي إلى **ميدان تنازع مظلوميات غير قابلة للجمع**، تبرّر لكل طرف امتيازاته وخوفه وحقه في الكلام باسم "ضحاياه". فالمظلومية التي كان يجب أن تكون مدخلًا للعدالة، صارت مدخلًا للاستقطاب، وأدّى تحويلها إلى "مقدّس سياسي" إلى تدمير المشترك الوطني، وإلى محو فكرة الدولة الجامعة نفسها.

3. الأدوات القديمة في معركة جديدة

لم تفشل الدولة السورية فقط لأنها استبدادية، بل لأنها اعتمدت أدوات حكم قديمة لم تعد صالحة لعصر الوعي والانفتاح والتمثيل. لكن المأساة الأكبر كانت في أن الثورة – ومعظم فصائلها السياسية – واجهت البنية المنهارة بالأدوات ذاتها التي كرّست فشلها. عاد الخطاب الفوقي، والحزب القائد، والزعيم المخلّص، والانتماء المغلق، والجهوية السياسية، والمزايدات الإعلامية، والغياب الكامل للمشروع العقلاني.

حاولت قوى عديدة مواجهة بنية الأسد بأسلوبه ذاته: **منطق التعبئة لا التأسيس، والولاء لا التمثيل، والحشد لا التعاقد**، فتحوّلت المعركة من مشروع نهضوي بديل، إلى نسخة جديدة من معارك الإقصاء، يواجه فيها المستَبعَدُ المستبعِد، لا بوصفه مواطنًا حرًا، بل بوصفه ناطقًا باسم فئة، أو مشروع، أو جهة خارجية.

ختام القسم الأول

ما كشفته الثورة، وما تبيّن من قبلها، هو أن ما سُمّي دولة لم يكن سوى واجهة بيروقراطية لسلطة منقطعة عن المجتمع، فاقدة للمشروعية، ومستندة إلى أدوات قمع وتزييف. وأن ما سُمّي معارضة لم يكن مشروعًا بديلًا بقدر ما كان صدى لحظة، أو تمثيلًا لفجوات لا لمصالح وطنية واضحة. وبين نظامٍ يستميت للبقاء، ومعارضات تتصارع على الوهم، وفاعلين دوليين يقتسمون الأرض والرؤى، **تُركت سوريا بلا مشروع، وبلا دولة، وبلا عقد، وبلا معنى**.

ومن هذا الفراغ، وباسم هذه الحقيقة، وُلِد مشروع النهضة: لا ليكون إضافة فوق الركام، بل ليهدم الركام ذاته ويؤسس من الجذر لما لم يُبْنَ بعد.

القسم الثاني: الرؤية الفلسفية للنهضة

تعريف النهضة في هذا المشروع

ليست النهضة، في مشروعنا، وعودًا تنموية أو تحسينًا في مستوى المعيشة. وليست خطة إنقاذ ظرفية، ولا إعادة إعمار تقنيًا لجغرافيا مدمرة. النهضة، كما نراها، **هي تحوّل وجودي ومعرفي في بنية الدولة والمجتمع والوعي.** إنها استعادة للمعنى، قبل استعادة الخدمات؛ تحرير للإنسان، قبل ترميم الحجر؛ تأسيس لوعي سيادي مستقل، لا إعادة تزيين لقالب سلطوي منهار.

النهضة هنا ليست برنامجًا سياسيًا، بل **فلسفة تأسيسية كاملة**، تعيد تعريف الدولة، والمواطنة، والمقدس، والسيادة، والعلاقة بين الإنسان والسلطة. هي رفض للاستعارة الفكرية من الخارج، كما هي رفض للاستبداد من الداخل. وهي فوق ذلك كله، **إعلان قاطع بأن الإنسان في سوريا لن يُعاد توظيفه كمجرد أداة تعبئة أو ضحية، بل هو الغاية والمصدر والفاعل الأساسي في مشروع بناء الدولة.**

الإنسان كجوهر السيادة والمعنى

الدولة، في هذا المشروع، لا تُبنى على الخوف، ولا تُمنح من فوق، ولا تُمنطق عبر الضرورة، بل تبدأ من الفرد. **الفرد الحر، العاقل، المسؤول، هو مصدر السيادة، لا النص المقدس، ولا الزعيم، ولا الطائفة، ولا الثورة في حدّ ذاتها.** فالسيادة ليست سلطة تعلو على الناس، بل علاقة تعاقدية منبثقة عن إرادتهم الحرة، وتستمد شرعيتها من وعيهم لا من إذعانهم.

في اللحظة التي يُختزل فيها الإنسان إلى تابع، أو مُستَتبَع، تُهدم الدولة وتُلغى النهضة. لذلك فإننا نرفض كل المشاريع التي تجعل من السلطة مرجعية فوق الفرد، سواء ألبست لباس الدين، أو القومية، أو النخبوية، أو العسكرية. **الإنسان هو المعنى. وكل ما يتجاوزه أو يصادره أو يسحقه، هو نقيض النهضة.**

المعرفة كأداة تحرر وبناء

لا يمكن لأي مشروع نهضوي أن يُبنى على الجهل، أو الخرافة، أو تغييب العقل، أو مصادرة السؤال. **المعرفة هي حجر الأساس للوعي، والوعي هو شرط الحرية، والحرية هي أساس الدولة.** في سوريا، تمّ اغتيال المعرفة لعقود: بالتجهيل، بالتقديس، بالرقابة، بالتحريف، وباحتكار الخطاب. وبهذا الاغتيال، تمّ استعباد العقل، وتسليع الإنسان، وتعطيل الفعل المجتمعي.

مشروع النهضة يبدأ من هنا: **استعادة العقل كساحة سيادة.** تحرير التعليم من التلقين، وتحرير الخطاب الديني من التوظيف، وتحرير الذاكرة من الأساطير السياسية، وتحرير الإعلام من وظيفة التجهيل. فالوعي الذي لا يستند إلى معرفة متحررة، سيُنتج ثورة تنقلب إلى غلبة، وسيُعيد إنتاج الاستبداد في ثوب جديد.

استعادة المعنى والهوية الوطنية

حين تفقد المجتمعات المعنى، تفقد بوصلتها. وحين تُختزل الهوية في مكوناتها الفرعية (الطائفة، القبيلة، الحزب، المنطقة)، تنفصل عن الذات وتُختطف لحساب الآخرين. ما نراه اليوم في سوريا ليس تعددية، بل **تشظّيًا ناتجًا عن غياب مشروع وطني يُعيد تعريف "نحن" السورية.**

النهضة ليست فقط بناءً سياسيًا، بل أيضًا فعل استعادة للمعنى: معنى أن نكون سوريين بلا وصاية، بلا خوف، بلا إقصاء، بلا عقد دفينة. نحن لا نريد وطنًا موحّدًا قسرًا، ولا هويات منفصلة فيدراليًا، بل نريد **هوية وطنية مرنة، جامعة، نابعة من التاريخ والمصير واللغة والتجربة، لا من إملاءات الجغرافيا أو الانتماء العصبوي.**

إن استعادة المعنى تعني أن **الوطن ليس خندقًا، ولا معسكرًا، ولا خريطة تقاسم، بل فضاء تشاركي حي، تُبنى فيه الروابط بالاختيار والعدالة والانتماء إلى القيم الجامعة لا إلى الكيانات المغلقة.**

خاتمة القسم الثاني – النهضة: من الفكرة إلى المصير

النهضة، كما نراها، **ليست مشروع إصلاح من داخل البنية، ولا محاولة تجميل لحطام السلطة**، بل هي فعل تأسيسي كامل يُعيد طرح السؤال الأول: لماذا نُقيم دولة؟ كيف نُعرّف الإنسان؟ ما معنى السيادة؟ من يملك الحق؟ وكيف تُبنى الشرعية؟

إنها **ليست برنامجًا سياسيًا، بل استعادة للمسألة الوجودية / السياسية التي جُرّد منها السوريون طويلاً**: من نحن؟ ولمن تكون هذه الأرض؟ وبأي وعي نُقيم العدل فيها؟ وبأي منظومة قِيَمية نعيد بناء الذات المجتمعية؟ إنها فعل قطيعة مع منطق الغلبة، لا مع التاريخ؛ فعل تحرير للعقل، لا انتقام من السلطة؛ وفعل إحياء لوطن لم يولد بعد، لكنه يستحق أن يولد.

مشروع النهضة لا يبدأ من رأس الدولة، بل من جذور الإنسان؛ لا من الدستور وحده، بل من المعنى الذي يؤسّسه؛ لا من موازين القوة، بل من موازين الوعي؛ لا من المفاوضات، بل من لحظة المصارحة مع الذات.

ومن هنا، فإن النهضة ليست هدفًا نلتحق به، بل **وعيًا ننتجه، ومسارًا نخطّه، ومسؤولية لا يمكن لأي قوة أو نخبة أو سلطة أن تحتكرها وحدها.** إنها حق جماعي، وفعل تحوّلي، ومسؤولية تاريخية تبدأ من استعادة الكرامة، ولا تنتهي دون استعادة السيادة، بكل معانيها: على الأرض، على القرار، وعلى المعنى.

القسم الثالث: المبادئ التأسيسية العليا للمشروع

السيادة – الأصل الأول

السيادة ليست شعارًا يُرفع، ولا ورقة تفاوض تُلوّح بها، بل **أصلٌ لا يقوم المشروع من دونه**، ولا تُبنى دولة بدونه. فالدولة التي لا تملك قرارها، ولا تصوغ مستقبلها من داخلها، ولا تُحدّد خياراتها بناءً على إرادة شعبها، ليست دولة، بل كيان وظيفي مؤقت، مهما بدا مستقرًا أو معترفًا به.

في مشروع النهضة، تُفهم السيادة بوصفها **حرية الإرادة الجمعية في صياغة الذات والمصير**، وحق المجتمع في التحكم بمصادره، وحدوده، وتوازنه، وقوانينه، دون وصاية من الخارج، ولا احتكار من الداخل. لهذا، فإننا نرفض:

- أي شكل من أشكال **الوصاية الدولية أو الإقليمية** التي تُعيد تشكيل سوريا وفق مصالح غير السوريين.
- أي شكل من أشكال **الهيمنة الفكرية أو الدينية** التي تحاول مصادرة السيادة من خلال احتكار المعنى أو الحقيقة.
- كل محاولة لاستبدال السيادة الشعبية بمشاريع فوقية أو صفقات مرحلية أو حلول مفروضة تحت ضغط السلاح أو المال.

السيادة في هذا المشروع ليست نقطة تفاوض، بل نقطة انطلاق. ولا يمكن تصور نهضة دون أن يكون القرار سوريًا، نابعًا من إرادة حرّة، ومعبّرًا عن المصالح العليا للشعب السوري بكل مكوناته، لا عن مصالح الأطراف الممولة أو الضامنة أو المسيطرة.

العدالة والمحاسبة – شرط المعنى والشرعية

لا يمكن بناء دولة حرة بلا عدالة، ولا يمكن بناء عدالة بلا مساءلة. فالتاريخ السوري المعاصر كُتب بالدم، وتراكمت فيه مظالم جماعية وفردية لا تُحصى. ولا يمكن عبور هذه الذاكرة الجماعية بمنطق الصفقات، أو تجاوزها بمنطق النسيان القسري.

في مشروع النهضة، **العدالة ليست مجرد آلية قضائية، بل هي فعل اعتراف، ومصالحة مع الحقيقة، وتأسيس لأرضية أخلاقية لا تنهض الدولة بدونها.** ولهذا، فإننا نؤمن أن:

- لا عفو دون اعتراف.
- لا مصالحة دون كشف الحقيقة.
- لا انتقال سياسي دون محاسبة فعلية لمن تورط في جرائم ضد الإنسان والمجتمع.
- لا حماية لأحد بسبب موقعه أو ديانته أو انتمائه.

العدالة هنا ليست انتقامًا، بل تحرير للذاكرة. وليست سلاحًا سياسيًا، بل **شرط قيمي لبناء الدولة من جديد.** وكل مشروع يتجاوز هذه الحقيقة، أو يؤجلها، أو يطويها، يضع نفسه خارج مسار النهضة الحقيقي.

المواطنة المتساوية – القاعدة الأولى للدولة

سوريا لن تقوم إن بقيت مقسّمة إلى طوائف وولاءات وخرائط مذهبية أو قومية. لن تقوم إن استمر تمثيل الناس بوصفهم "سنّة" أو "علويين" أو "دروز" أو "كردًا" أو "عشائر". هذه ليست هويات سياسية، ولا يجوز أن تكون. والمواطنة، في مشروع النهضة، ليست مجرد صفة قانونية، بل هي **القاعدة التأسيسية التي تُلغى عندها كل الامتيازات وكل التمثيلات الجماعية باسم الهويات الفرعية.**

في هذا المشروع:

- لا طوائف في السياسة.
- لا قوميات مقدسة.
- لا جماعات تُحصّن نفسها بالمظلومية أو التاريخ أو الدين.
- لا تمثيل جماعي فوق التمثيل الفردي الحر.

المواطن هو الفرد، الحر، العاقل، المسؤول. وكل من يدّعي تمثيل جماعة دون تفويض، أو يطالب باقتطاع السلطة لمكوّن باسم التوازن، إنما يهدّد أساس الدولة ذاتها. لأن الدولة تُبنى على العدل، لا على القسمة؛ على المساواة، لا على المحاصصة؛ على العقد، لا على الغلبة.

الحرية – شرط الكرامة والمعنى

لا معنى لأي مشروع نهضة، إن لم يكن هدفه الأول هو تحرير الإنسان من الخوف، من الوصاية، من التدجين، من الاستلاب. **الحرية ليست بندًا بين بنود الدستور، بل روح العقد، ومفتاح الكرامة، وجوهر السياسة.** والكرامة التي لا تُمارَس بحرية، تبقى زائفة. والوطن الذي يُحكم بالترهيب أو القمع، ولو بشعارات سامية، هو وطن مستلب.

في مشروع النهضة، تُفهم الحرية بوصفها:

- حرية الفكر والاعتقاد والتعبير والتنظيم.
- حرية الجسد من التعذيب، وحرية العقل من التلقين، وحرية المجتمع من الرقابة والمراقبة.
- حرية الاختلاف، وحرية المحاسبة، وحرية الرفض دون خوف.

لا مواطنة بلا حرية، ولا دولة بلا مواطنين أحرار. ومن يصادر الحرية باسم المقدّس، أو باسم الطائفة، أو باسم النظام، إنما يُنتج عبودية مغلّفة، لا مجتمعًا حيًّا.

المعرفة – القيمة المؤسسة للنظام السياسي

حين تُبنى الدولة على الجهل، فإنها تنتج خضوعًا لا مواطنة. وحين تُصاغ القوانين من دون وعي جمعي، تصبح أدوات قمع لا ضمانات عدالة. لذلك، في مشروع النهضة، تُعتبر المعرفة:

- الشرط التأسيسي لبناء النظام السياسي.
- وسيلة تحصين للعقد الاجتماعي ضد التلاعب والتجهيل.
- القاعدة التي يُنتج بها الوعي، ويُصاغ بها الموقف، ويُضبط بها الفعل العام.

نحن لا نؤمن بنظام سياسي يتعامل مع الشعب بوصفه تابعًا أو جاهلًا أو جمهورًا تُدار عواطفه. **نحن نؤمن بدولة تعيد للمعرفة مركزيتها، لا في التعليم فقط، بل في الإدارة، والقضاء، والإعلام، والدين، والسياسة.** دولة تحترم العقل، وتُؤسَّس على السؤال، لا على الجواب الجاهز.

خاتمة القسم الثالث – المبادئ بوصفها عتبة تأسيسية

المبادئ الخمسة التي يرتكز عليها هذا المشروع – السيادة، العدالة، المواطنة، الحرية، والمعرفة – **ليست بنودًا مستقلة يمكن تبنّي بعضها وتجاهل بعضها الآخر**، بل هي بنية متكاملة، يُفضي كل مبدأ فيها إلى الآخر، ويستمد كل واحد منها معناه من ارتباطه بجوهر النهضة ذاته.

فالسيادة بلا عدالة تتحول إلى سلطة غاشمة.

والعدالة بلا مواطنة تتحول إلى انتقام انتقائي.

والمواطنة بلا حرية تتحول إلى تبعية مقنّعة.

والحرية بلا معرفة تتحول إلى فوضى أو خداع.

والمعرفة بلا سيادة تتحول إلى أداة تطويع لا تحرر.

لذلك، فإن هذه المبادئ ليست شعارات، ولا مرجعيات اختيارية، بل **شروط تأسيسية ملزمة لأي مشروع يريد أن يُبنى على أنقاض الاستبداد والخراب.** وهي ليست خاضعة للتفاوض السياسي، ولا لموازنات القوة، ولا لتكتيكات التوافق المؤقت. بل تُعدّ خطًا أحمر للهوية الجديدة للدولة، والفيصل الحاسم بين مشروع نهضة، وأي إعادة إنتاج للاستبداد بثوب مختلف.

وكل محاولة لبناء دولة أو سلطة أو مشروع لا تنطلق من هذه المبادئ مجتمعة، ليست سوى نسخة مشوّهة من الكارثة التي نحاول الخروج منها.

القسم الرابع: معالم الدولة السورية الجديدة المنشودة

سوريا الموحدة بلا مركزية مهيمنة

لا نهضة بلا دولة، ولا دولة بلا وحدة، ولا وحدة بلا عدالة في التمثيل والتوزيع والقرار. في سوريا الجديدة، لن تكون الوحدة على حساب التنوع، ولن تكون اللامركزية ذريعة للتفكك. **نؤمن بوحدة جغرافية وسياسية وإدارية لسوريا، لكنها وحدة تقوم على التمثيل المتوازن، لا على التمركز الاستبدادي.**

المركزية التي حوّلت دمشق إلى العاصمة–الدولة، وجعلت من المحافظات هوامش تُدار من فوق، يجب أن تنتهي. في سوريا النهضة، **تُعاد صياغة العلاقة بين "المركز" و"الأطراف" على أساس الشراكة لا التبعية**، وعلى أساس إدارة وطنية موزّعة تحترم الخصوصيات، وتعكس الواقع، وتؤسس لحياة سياسية محلية متجذّرة.

نرفض كل مشاريع التقسيم، كما نرفض أن تكون الدولة آلة فوقية تفرض نفسها باسم "الوحدة" وهي تمارس التهميش والإقصاء من الداخل. فالوحدة القسرية لا تصنع ولاءً، بينما **الوحدة القائمة على العدالة والكرامة تصنع وطنًا.**

دولة مدنية ديمقراطية تمثيلية

لا مكان في سوريا القادمة لدولة دينية، أو عسكرية، أو حزبية مغلقة. الدولة التي نؤمن بها **دولة مدنية، تُمثل الجميع ولا تنطق باسم أحد.** لا دين رسمي لها، ولا ولاء سياسي محدد، ولا مركز فوق المجتمع. وهي في الوقت نفسه **ديمقراطية لا استعراضية، بل تمثيلية فعلية، تُنتج سلطاتها من الشعب، وتُحاسَب أمامه، وتتغير بإرادته.**

نرفض كل صيَغ "المدنية المزيفة" التي تُستخدم غطاءً لسلطة أمنية، أو عسكرية، أو حتى دينية. كما نرفض الديمقراطية الشكلية التي تُعيد إنتاج النخب ذاتها، وتمنح شرعية زائفة لسلطة مفروضة.

المدنية والديمقراطية ليستا مجرد شكل للحكم، بل جوهر للعلاقة بين الدولة والمجتمع. والمجتمع لا يُمثَّل عبر فئاته، بل عبر مواطنيه. والسلطة لا تُمارس بالتفويض المقدّس، بل بالعقد والمساءلة والتجديد.

بنية قانونية فوق السلطة

لا يمكن الحديث عن دولة دون قانون، ولا عن قانون دون استقلاله عن السُلطة. **في سوريا الجديدة، لا أحد فوق القانون – لا الرئيس، ولا الجيش، ولا الحزب، ولا الجماعة، ولا الطائفة، ولا الفقيه، ولا الزعيم.** القانون ليس أداة تُستخدم لإخضاع الضعفاء، بل هو المرجع الذي تخضع له السلطة أولًا، ويحتمي به المواطن قبل الجميع.

لا يُمكن تصور نهضة دون **دستور حيّ، عادل، مرن، توافقي، نابع من إرادة السوريين، لا من موازين القوة.** هذا الدستور لا يُفرض، ولا يُمنَح، ولا يُكتب في غرف مغلقة أو بضغط من الخارج، بل يُبنى عبر مسار تأسيسي تمثيلي عميق، تُشارك فيه كل القوى الحية والشرائح المجتمعية، ليكون حقًا للجميع، لا قيدًا على أحد.

القانون لا يُكتب لصالح السلطة، بل يُكتب ليضبطها. والدستور لا يُفصّل على مقاس نظام، بل يُؤسَّس ليصون الوطن والناس والدولة معًا.

لا عودة للمخابرات، لا للميليشيات، لا للطائفية السياسية

سوريا لن تنهض ما دامت أدوات القمع التي دمرت الإنسان ما زالت تعمل، ولو بأسماء جديدة. لذلك، فإن أي مشروع لا يبدأ من **تفكيك البنية الأمنية التسلطية، ونزع سلاح الجماعات الخارجة عن القانون، ووقف التوظيف السياسي للطائفة أو العقيدة، هو مشروع تجميلي لا تأسيسي.**

لا مكان في سوريا القادمة لجهاز أمني يُشرف على التعليم، أو يتدخل في القضاء، أو يراقب الإعلام، أو يُرهب المجتمع.
ولا مكان لميليشيات تفرض نفسها بقوة الأمر الواقع، تحت أي اسم أو غطاء أو "مقاومة".
ولا مكان لطائفية سياسية تُقنّن الخوف، وتُقسّم الشعب إلى حصص سياسية أو تمثيلية.

الحرية لا يمكن أن تعيش في ظل رقابة المخابرات، ولا في ظل سطوة البندقية المنفلتة، ولا في ظل الطائفة التي تتكلم باسم الدولة أو باسم الله.

جيش وطني، قضاء مستقل، إعلام حر، اقتصاد وطني منتج

لا تقوم الدولة بلا مؤسسات سيادية حقيقية، ولا تُستعاد السيادة بلا أدواتها المستقلة والعادلة. في سوريا الجديدة، يجب أن يُعاد تشكيل البنية المؤسسية من الجذر، لا بإصلاح شكلي، بل بإعادة تعريف الوظيفة والدور والعلاقة مع المجتمع.

- **الجيش الوطني** ليس أداة في يد السلطة، ولا وصيًا على القرار السياسي، بل **جهاز دفاعي منضبط بحدود القانون والدستور**، يُمثّل الشعب لا النظام، ويخضع لرقابة مدنية كاملة. لا يُستخدم ضد الداخل، ولا يُجيَّر لمصالح فئوية أو إقليمية، ولا يكون حاميًا إلا للحدود والسيادة.
- **القضاء المستقل** هو الشرط الأول للعدالة. لا قضاء يُدار بالتعليمات، ولا يُعيَّن فيه الولاء بدل الكفاءة، ولا يُستخدم فيه القانون كأداة ترهيب. **القضاء في الدولة الجديدة لا يتبع السلطة، بل يقيّدها.** وهو لا يخضع لأية جهة سياسية أو أمنية أو دينية.
- **الإعلام الحر** ليس مرآة للسلطة، بل صوت للمجتمع، ومساحة للسؤال، وأداة رقابة ومساءلة. لا إعلام يُحرّض، ولا إعلام يُلقّن، ولا إعلام يُرهب. بل **إعلام يُحرّر العقول، ويُعيد إنتاج الحقيقة، لا التبعية.**
- **الاقتصاد الوطني المنتج** يجب أن يُفكّك من منطق الريع والفساد والنهب المرتبط بالسلطة. الاقتصاد في سوريا النهضة **اقتصاد سيادي، يستثمر الموارد الوطنية في تنمية الإنسان، ويحرّر الثروة من قبضة النخب الفاسدة والميليشيات الاقتصادية.** لا مستقبل لوطن يُدار اقتصاده كغنيمة.

دستور من الشعب، لا من موازين القوى أو الخارج

الدستور ليس وثيقة تقنية، بل تعبير عن رؤية شعبٍ لنفسه، ولهويته، ولمصيره. في سوريا الجديدة، لا مكان لدساتير تُكتب على مقاس النظام، أو تُفرَض من قبل قوى دولية، أو تُنتجها صفقات قسرية فوق رؤوس الناس.
نؤمن أن أي دستور شرعي يجب أن:

- **يُولد من مسار تأسيسي مفتوح وتمثيلي وشفاف**، لا من اتفاق النخب.
- يُكتَب بلغة الإنسان لا بلغة الأجهزة.
- يُؤسِّس لعقد اجتماعي جديد، لا يكرّر المركزية أو الطائفية أو احتكار السلطة.
- يُحدِّد السلطات بصرامة، ويُقيّدها بالحقوق، ويضمن الفصل الكامل بينها.
- **يُنتج من الداخل، ويُصاغ لإرادة الداخل، ويُعرض على الناس لا يُفرَض عليهم.**

سوريا الجديدة لن تُبنى بدستور مفروض، ولا بمبادئ انتقائية، بل **بميثاق جامع يعكس وعي السوريين بعد الكارثة، لا توازن القوى خلال الحرب.**

هوية وطنية تعددية لا هوية طائفية أو قومية مغلقة

ما نعيشه اليوم ليس أزمة هوية، بل **اغتيال ممنهج للهوية الوطنية الجامعة.** فحين تُختزل الهوية في الطائفة أو القومية أو الحزب أو الجهة، تفقد الوطنَ معناها، ويتحول الانتماء إلى خندق أو بطاقة سياسية.

في سوريا الجديدة، **نُعيد تعريف "نحن" السورية،** لا بوصفنا كتلًا متجاورة، بل شركاء في التاريخ والمصير. الهوية ليست موروثًا مغلقًا، بل فضاء حيّ يتجدّد عبر التجربة الجامعة. ونحن نرفض أن تُدار البلاد عبر هويات متقابلة تتنافس على الشرعية، بل بهوية وطنية تعددية تُعبّر عن الجميع دون أن تُختطف من أحد.

لا سوريا سنيّة، ولا سوريا علوية، ولا سوريا كردية، ولا سوريا علمانية، ولا إسلامية. **بل سوريا التي تحتضن الجميع دون أن تتحوّل إلى دولة أحد، أو إلى ساحة تصفيات بين الهويات.** وهذه ليست مثالية، بل شرط لبقاء الدولة نفسها.

خاتمة القسم الرابع – ملامح الدولة التي نؤمن بها

الدولة التي نطمح إليها ليست وعدًا مؤجلًا ولا صيغة تجميل لنظام قديم، بل **نموذج تأسيسي جديد يُعاد فيه تعريف الوطن والسلطة والمواطنة على أسس الحرية والسيادة والعدل.** سوريا القادمة، كما نراها، دولة واحدة موحّدة، لكن دون مركزية قهرية؛ مدنية تمثيلية، لا عسكرية ولا دينية؛ عادلة لا انتقائية؛ قانونية لا أمنية؛ وطنية لا فئوية؛ معرفية لا دعائية.

جيشها وطني لا أيديولوجي، قضاءها مستقل لا تابع، إعلامها حرّ لا موجّه، اقتصادها منتج لا ريعي، دستورها منبثق من شعبها لا مفروض عليه، وهويتها جامعة لا مختطفة. **وكل ما يخالف هذه الركائز، أو يلتف حولها، إنما يعيد إنتاج أسباب الانهيار ذاته.**

إن معالم الدولة السورية المنشودة كما نرسمها هنا، ليست مجرد تطلعات نظرية، بل **شروط فعلية لبقاء الوطن واستعادة المعنى.** فهي ليست الدولة التي تنتصر لطرف، بل التي تُنهي منطق الغلبة. وليست الدولة التي ترضي الجميع شكليًا، بل التي **تضمن للجميع حقوقهم فعليًا.** وهي، قبل كل شيء، الدولة التي تستحق أن ننتمي إليها، لا أن نخاف منها.

القسم الخامس: آليات الفعل والانتقال والتأسيس

كيف ننتقل من الفكرة إلى الفعل؟

لا تكمن أزمة سوريا فقط في غياب الدولة، بل أيضًا في **عجز الفاعلين عن تحويل الفكرة إلى مشروع، والرؤية إلى فعل، والوعي إلى بنية.** ولذلك، فإن مشروع النهضة لا يقف عند حدود التنظير، بل يؤمن بأن **أي تأسيس لا بد أن يمر بمراحل واقعية، تراكمية، تُبنى من الداخل، وتبدأ من الإنسان، وتنتهي إلى الدولة.**

لا اختزال، لا قفز، لا استعجال، لا فرض. بل مسار تحولي مدروس، يبدأ من سؤال الوعي، ويُترجم إلى حركة مجتمعية–نخبوية، ثم يُعاد صوغه في مؤسسات تمثيلية ودستورية، **بشرط أن يكون الانطلاق من المشروع، لا من موازين القوة أو الاصطفافات أو المصالح اللحظية.**

المرحلة الأولى: الوعي والكتلة الحرّة

كل مشروع يبدأ من الوعي، لا من التحشيد. ومن العقل، لا من الانفعال. ولهذا، فإن المرحلة الأولى في مسار النهضة هي **تشكيل كتلة وعي حرّة، عابرة للولاءات التقليدية، تُعيد طرح الأسئلة الجذرية: ما الدولة؟ من المواطن؟ ما معنى السلطة؟ من أين تبدأ الشرعية؟ وكيف تُبنى السيادة؟**

هذه الكتلة لا تُنتج نفسها من الإعلام أو النخب المتكلّسة، بل من **الناس الذين تحرّروا من سلطة الخوف والانتماء الإجباري، وبدأوا يستعيدون ذاتهم كمواطنين، لا كأتباع.** هذه الكتلة هي التي تؤسس للمشروع، لا العكس. وهي التي تُشكّل حجر الزاوية في بناء شرعية جديدة لا تستمد قوتها من الخارج، بل من الداخل المستعاد.

المرحلة الثانية: العمل المجتمعي والنخبوي والسياسي

لا يكفي الوعي إن لم يُترجم إلى فعل مجتمعي منظم. ولهذا، فإن المرحلة الثانية تقوم على **تنظيم العمل بين الكتلة الواعية والنخب المهنية والفكرية والسياسية الحقيقية**، لتجاوز ثنائية "القاعدة المقهورة" و"النخب المنعزلة"، وبناء شبكة تفاعل أفقي تُعيد ربط المجتمع بنفسه.

في هذه المرحلة، يُعاد إنتاج **الفاعلية المدنية والسياسية**، لا من خلال أحزاب تقليدية أو واجهات ممولة، بل من خلال منصات تشاركية تمثيلية، تُمارس النقد، وتنتج التصور، وتُحصّن الوعي ضد الارتداد.

الهدف هنا ليس المنافسة على السلطة، بل **بناء بيئة سياسية جديدة، تُعيد تعريف التمثيل والشرعية والمسؤولية، وتُطلق حوارًا داخليًا ناضجًا، لا اصطفافًا خارجيًا مسعورًا.**

المرحلة الثالثة: التأسيس المؤسساتي والدستوري

حين تترسخ الكتلة الحرة، وتُبنى شبكة الفعل السياسي–المجتمعي، يبدأ العمل على **مرحلة التأسيس المؤسساتي والدستوري**، أي **صياغة العقد الجديد الذي يُنهي حالة الفراغ، ويُطلق مشروع الدولة الفعلية.**

هذا التأسيس لا يتم في غرف مغلقة، ولا عبر نصوص جاهزة، بل من خلال:

- عملية تشاركية موسعة، تمثيلية وعقلانية؛
- لجنة تأسيسية حيّة لا مفروضة؛
- مشاركة المجتمع في صياغة المبادئ العليا والحقوق الأساسية؛
- إنتاج دستور تأسيسي يُعرض على الناس، لا يُمنَح باسمهم.

الهدف ليس فقط كتابة نص، بل **إنتاج شرعية تأسيسية جديدة**، تُؤسّس لدولة لا تعيد إنتاج الأزمة.

المرحلة الرابعة: بناء التحالف الوطني الجامع على أساس المشروع، لا المواقع

لا يمكن لأي مشروع نهضوي أن ينجح دون **تحالف وطني واسع، لا يكون تجميعًا للنخب، بل ائتلافًا على رؤية واضحة.**

ولذلك، فإن مشروع النهضة لا يسعى إلى بناء جبهة سياسية ظرفية، بل إلى **تأسيس تحالف سيادي وطني طويل الأمد، يضم من يؤمن بالمبادئ لا من يبحث عن مواقع.**

هذا التحالف لا يُبنى على المحاصصة، بل على التزام صريح بالوثيقة التأسيسية وبما تنتجه من عقد وطني.

لا مكان فيه للمراوغة، ولا للخطاب المزدوج، ولا للازدواجية بين الداخل والخارج.

لا يقبل التمويل المشروط، ولا المساومات على المبادئ.

لا يُقصي أحدًا ممن يلتزم بالمشروع، لكنه يرفض من يعطّل شروطه.

التحالف الحقيقي ليس توافقًا فوقيًّا، بل التقاء في المنهج والرؤية والمسؤولية. وهو الشرط الأخير لإنجاز فعل التأسيس، وولادة سوريا الجديدة من رحم النهضة، لا من أنقاض الاستبداد.

خاتمة القسم الخامس – من الرؤية إلى الفعل

لا يكفي أن نحلم بسوريا جديدة، ما لم نُدرك أن بناءها يتطلّب **مسارًا دقيقًا، طويل النفس، يبدأ من تحرير الوعي، ولا يتوقف قبل التأسيس الفعلي لدولة الحق والمعنى.** إن مشروع النهضة ليس بيانًا سياسـيًا، ولا مبادرة عاطفية، بل **خطة تأسيسية ترتكز إلى وعي الإنسان، وتتسلسل عبر المجتمع، وتبلغ ذروتها في عقد جامع يَخرج من رحم الداخل السوري ذاته.**

ومن الوعي إلى الفعل، ومن الفعل إلى البنية، ومن البنية إلى الدولة، تمضي مراحل هذا المشروع في نَفَس تحويلي يرفض الاستعجال كما يرفض التسويات المسمومة. إنه مسار يتدرّج صعودًا، لا قفزًا؛ يتأسس وعيًا، لا حسابات؛ ويبني الشرعية من **الناس لا من الفرض، من الرؤية لا من الاصطفاف، ومن الداخل لا من الساحات الجاهزة.**

بهذا فقط، يمكن لسوريا أن تُبنى من جديد، لا كنسخة أخرى من ماضيها، بل **كوطن يستحقه الجميع، ويستمد مشروعيته من مشروع جامع لا من توازن مؤقت، ومن إرادة واعية لا من غلبة آنية.**

التزام أخلاقي وفكري أمام السوريين والتاريخ

نحن، من نضع هذه الوثيقة ونلتزم بها، لا نزعم تمثيل أحد، ولا ندّعي امتلاك الحقيقة، ولا نتحدّث باسم فئة أو جهة أو تيار. إنما **نخاطب السوريين جميعًا، أفرادًا وجماعات، من موقع الواجب الأخلاقي والتاريخي، لا من موقع الادعاء أو التفويض.**

إن توقيعنا على هذه الوثيقة هو **تعهّد صريح أمام ضميرنا، وأمام ذاكرة هذا الشعب، وأمام أجياله القادمة، بأننا لن نُكرّر منطق التسلّط، ولن نتحوّل إلى نخبة مغلقة، ولن نستخدم المشروع وسيلة للصعود أو التسلّط أو الاحتكار.**

هذه الوثيقة لا نُصدرها لقيادة أحد، بل **لنكون في خدمة المعنى الذي نؤمن به، وفي خدمة وطن يستحق منا الصدق أولاً، قبل أي طموح آخر.**

رفض كل أشكال الانفراد أو التسلط داخل المشروع

لا يحمل مشروع النهضة اسماً مقدسًا، ولا يُبنى على زعامة، ولا يُدار بعقل تنظيمي مغلق. إنه مشروع مفتوح من حيث الرؤية، لكنه صارم من حيث المبادئ.

ولهذا، فإننا **نعلن رفضنا لأي شكل من أشكال الانفراد، أو الاستحواذ، أو التفويض المفتوح، أو احتكار القرار، أو إعادة إنتاج منطق الزعيم، أو الحزب القائد، أو الجماعة الناطقة باسم الجميع.**

لا أحد يملك المشروع، ولا أحد يُقصى منه. **من يلتزم بمبادئه، شريك كامل. ومن يخالفها، لا يمكنه أن يستظل به.** فلا الولاء يُعطي شرعية، ولا المعارضة تُقصي، بل الموقف من المبادئ هو الفاصل الحاسم.

فتح الباب أمام المشاركة الفكرية والعملية لا التبعية التنظيمية

إن هذه الوثيقة هي دعوة مفتوحة لكل من يؤمن بأن سوريا تستحق مشروعًا جديدًا، ولكل من رأى الحقيقة وسط الركام، ولكل من أنهكته السلطة والمعارضة على السواء.

نحن لا نطلب انضمامًا تنظيميًا، ولا نضع شروطًا حزبية، بل **ندعو إلى شراكة فكرية ووجدانية وعملية، يكون معيارها الوحيد هو الالتزام الصريح بهذا المشروع ومبادئه.**

لا وصاية في المشروع، ولا تابعين، ولا مبايعات. **بل مواطنون أحرار، يشاركون في التأسيس، ويختلفون ضمن الإطار، ويتشاركون في المسؤولية والمصير.** هذه ليست جبهة، ولا حزبًا، بل تعاقد نهضوي ناضج، يعيش بالتفكير والنقد والتطوير، لا بالاتباع والتقديس.

نحو مشروع انتقالي يُبنى على هذه الوثيقة – بداية المسار لا نهايته

هذه الوثيقة ليست محطة ختامية، بل لحظة انطلاق. إنها إعلان تأسيس لمسار مفتوح، لا بيان مكتمل ولا صيغة مغلقة، وهي دعوة صريحة إلى كل من يؤمن بالمعنى، ليشارك في تحويل هذا النص إلى مسار سياسي واقعي ومشروع انتقالي فعلي.

لا ندّعي أن لدينا كل الإجابات، لكننا نؤمن بأن الإجابات لن تُولد من فوق، بل من تفكير جماعي، حرّ، عميق، يضع الأسس لمستقبل ما بعد السقوط: كيف تُدار المرحلة الانتقالية؟ كيف تُعاد كتابة الدستور؟ كيف تُؤسَّس مؤسسات جديدة؟ وكيف نضمن العبور من الفوضى إلى السيادة دون إعادة إنتاج الوصاية أو الفوضى أو الاستبداد؟

وبهذا، فإننا لا نقدّم خارطة جاهزة، بل نفتح أفقًا مشتركًا لبناء هذه الخارطة معًا، ضمن روح المشاركة، والمسؤولية، والتزام المبدأ. وهذا ما سيكون محور العمل القادم: تحويل هذه الوثيقة إلى قاعدة حيّة لمشروع انتقالي تفصيلي، يُصاغ لا من فوق الناس، بل من نبضهم، ومعهم، ومن أجلهم.

الخاتمة – إعلان التأسيس

إننا، ونحن نخطّ كلمات هذه الوثيقة، لا نكتب إعلانًا جديدًا في زمن ازدحمت فيه الإعلانات، ولا نُضيف ورقة أخرى إلى ركام المشاريع، بل نُطلق فعلًا تأسيسيًا يُريد أن **يعيد إنتاج الوطن من المعنى، والإنسان من الكرامة، والدولة من السيادة.**

لسنا حملة أيديولوجيا، ولا دعاة تمثيل، ولا ورثة شرعية منقوصة. نحن **شهود على كارثة لم تكن قدَرًا، بل نتيجة. وفاعلون في زمن لم نعد نقبل فيه أن تُدار بلادنا بالوصاية أو بالغلبة أو بالخوف.** نوقّع لا باسم حزب أو جهة، بل باسم كل من يرفض أن يعيش سجين الخريطة، أو رهينة الخطاب، أو تابعًا لما فُرض عليه باسم الوطنية أو المعارضة أو المقدّس.

هذه الوثيقة ليست لحظة انفعال، بل **محطة وعي في مسارٍ طويل، تخرج من الجذر لا من القشرة، ومن الإنسان لا من الحسابات.** نكتبها **لنعلن كسر الحلقة الجهنمية: بين نظام يستمد بقاءه من الخوف، ومعارضة تعيد إنتاج العجز، وخارج يساوم على الدم كما يساوم على تجارة.**

نعلنها بداية لمسار لا نعرف أين ينتهي، لكننا نعلم جيدًا أين يبدأ: **من الصدق، من الجرأة، من الفكرة، من الالتزام، من الناس، من الوجع، من المعنى.**

نضع هذه الوثيقة أمامكم، **لا لنطلب توقيعًا، بل لنقدّم عهدًا. لا لنقود، بل لنشارك. لا لنؤسّس نخبةً جديدة، بل لنُعيد للناس حقهم في تأسيس وطن لا يُستنسخ من أحد، ولا يُمنَح لأحد، ولا يُقصي أحدًا.**

- **نعلن بهذه الوثيقة ميلاد مشروع النهضة وبناء الدولة السورية ما بعد الاستبداد، مشروعًا مفتوحًا على كل سوري يرى في وطنه أكثر من خندق، وفي حاضره أكثر من كارثة، وفي مستقبله أكثر من مقامرة.**

- **نعلنها مرجعية للمسار القادم، لا بوصفها نصًا نهائيًا، بل نقطة بداية لكل ما سيُبنى عليه لاحقًا من ميثاق انتقالي، ودستور تأسيسي، ومؤسسات تمثيلية نابعة من إرادة الناس.**

- **نعلنها بداية لا تُختَزل في التوقيع، ولا تُقاس بعدد المنضمين، بل تُقاس بمدى قدرتها على تحريك الوعي، وإعادة المعنى، وبناء الطريق نحو سوريا التي لم تولد بعد.**

من هنا نبدأ. لا من لحظة سقوط، بل من لحظة وعي. لا من خصومة مع أحد، بل من مصالحة مع أنفسنا، وتاريخنا، وحقنا في أن نكون سوريين أحرارًا، فاعلين، مسؤولين.

التاريخ: 05/07/2025
المكان الرمزي: سوريا – حيث المعنى، وإن غاب المكان.
التوقيع الرمزي:

"من أجل سوريا التي نحلم بها، لا التي فرضوها علينا."